بمناسبة العيد العمالي الأممي

# الطبقة العاملة المغربية بين الإمكان والواقع

ـ زهير التيجاني ـ

تخلد الطبقة العاملة المغربية اليوم فاتح ماي عيدها النضالي الأممي، بكل معانيه الكفاحية والنضالية.
وفاتح ماي هو مناسبة للنظر في واقع الحركة العمالية وتطوراتها ومصاعبها والإشكالات التي تطرحها في أفق تطوير هذه الحركة وتجذيرها.
ومن موقعنا المساند والمنخرط مبدئيا في نضال الطبقة العاملة وسعيا منا الى كشف حقيقة الواقع كما هو ودون مواربة ولا مداهنة ولا مهادنة، نجدد في المقال التالي عددا من الأسئلة الجوهرية المتعلقة بواقع الحركة العمالية وتحليل جوهر التناقض الذي يعيق تطورها والكامن بين الإمكانات النضالية الهائلة التي تجسدها وتعبر عنها النضالات العمالية وواقع التنظيمات النقابية والسياسية المتنفذة في قياداتها الذي يعاكس تلك الإمكانات ويشلها وينحو بها بعيدا عن التطلعات والمطامح الفعلية للعمال الآنية منها والاستراتيجية.

شهدت السنة الأخيرة (1 ماي 92 ـ 1 ماي 93) تصعيدا ملحوظا للنضالات النقابية ، شمل العديد من القطاعات : السكك الحديدية، البريد، التعليم، البلديات، الصحة... ، وقد أضربت هاته القطاعات مرتين على الأقل هذه السنة وبشكل تصاعدي : 24 ساعة ثم 48 ساعة ثم 72 ساعة.. كما كان حال الاضراب الاخير للسككيين. وقد تمت كل تلك الاضرابات بدعوة من المركزيتين النقابيتين الاتحاد العام للشغالين والكونفدرالية الديمقرطية للشغل، باستثناء قطاع البلديات الذي تم بدوة من ك.د.ش. فقط وتخلف الاتحاد العام. أما الاتحاد المغربي للشغل فلم ينخرط في هذه الإضرابات الوطنية، باستثناء دعوته الى إضراب السكك الحديدية في نفس اليومين (18 و 19 مارس الاخير) الذي قررته أصلا المركزيتان الاولتان. كما جدد دعوة أخرى الى الاضراب في نفس القطاع إلا أنه لم يصادف استجابة تذكر. وقد لقيت مختلف الاضرابات القطاعية نجاحا فاق في معدله العام 90 ٪.

كما تميزت نفس السنة بشن عدد من الاضرابات المحلية في كل من فاس، مكناس، طنجة، المحمدية، ولقيت بدورها نجاحا لايقل عن الاولى.

وبالاضافة الى الاضرابات المحلية والقطاعية ، شملت النضالات العمالية عشرات المؤسسات الإنتاجية والخدماتية بجميع الاشكال النضالية من إضرابات محدودة ولامحدودة، اعتصامات، تجمعات ، مسيرات.. ومنها ما استمر عدة شهور متواصلة، كما كانت في جزءها الاكبر مؤطرة نقابيا فيما كان جزء منه ـ وإن كان محدودا ـ يتم في غياب أي تأطير نقابي، أو هو بالذات يخوض معركة فرض الوجود النقابي.

وقد تميزت تلك النضالات بمختلف أشكالها بانخراط واسع للعمال وبصمود عال في وجه باطرونا لا تتوان لحظة في خرق القانون بشكل سافر مطمئنة في ذلك الى تواطؤ مكشوف للسلطة.

وبالنظر الى الشعارات والمطالب المركزية التي أطرت مختلف تلك المعارك فسنجد أنها تتمحور في محورين رئيسيين :

1 ـ احترام الحق في العمل النقابي، حيث أن العمال في جل المؤسسات يعانون من مصادرة حقهم المشروع والمنصوص عليه دستوريا في التنظيم والعمل النقابيين، مما جعل الدفاع عن هذا الحق في مقدمة كل الشعارات التي تتصدر المعارك العمالية، وخيطها المشترك.

2 ـ الالتزام بقانون الشغل. إذ يعاني العمال ليس فقط من إجحاف قانون الشغل المعمول أساسا لتقنين الاستغلال وتوفير كل الامتيازات القانونية للبرجوازية ، بل من عدم تطبيق حتى الحد الادنى من ذلك القانون نفسه.

بالاضافة الى هذين المحورين اللذين شكلا قطب الرحى في النضالات النقابية لهذه السنة، هناك الوضع العام والواقع المعيشي لعموم الجماهير، الواقع المتميز في استمرار الإجهاز على حقوقها المادية والمعنوية مع تفاقم مظاهر الأزمة الاقتصادية نتيجة الاختيارات الطبقية السائدة التي أوصلت البلاد الى أفق مسدود أصبحت تكتوي بلظاه حتى شرائح من البورجوازية. أما الطبقة العاملة وعموم الجماهير الكادحة فقد وصلت أوضاعها المعيشية الى درك خطير أمام تجميد الاجور والتهاب الأسعار وازدياد مختلف أنواع الضرائب .. الى غير ذلك من الإجراءات المتوالية التي تتخذها الطبقة الحاكمة " لتنفيس" الازمة التي أوصلت إليها البلاد على حساب القوت اليومي للجماهير وعلى حساب حقوقها المعنوية الديمقراطية.

من الشعارات المحورية التي تصدرت النضالات النقابية الاخيرة ومن قراءة مجمل الوضع الذي تخاض فيه تلك النضالات، يمكن القول أن تلك النضالات كانت في عمومها معارك دفاعية، أي معارك استهدفت أساسا الدفاع عن حقوق إما مكتسبة أو منصوص عليها قانونيا ولاتحترم، أكثر مما استهدفت تحقيق مكتسبات نقابية جديدة. لقد كانت النضالات نقابية نضالات للتصدي للهجمة الطبقية على حقوق الجماهير وحصر " الخسائر" في أقل ما يمكن..

الطبيعة الدفاعية للنضالات النقابية لهذه المرحلة ساهمت فيها عدة عوامل منها ما هو موضوعي يتعلق بالطبيعة المخزنية للسلطة والطبيعة الهجينة للباطرونا وعدائها الكمين لكل ما هو نقابي ونضالي، مما يعقد شروط العمل النقابي ويفاقم صعوباته ويضعف وتيرة الانخراط العمالي فيه..

ومنها أيضا عوامل ذاتية هي ما يهمنا أساسا التوقف عنده، لأن المطلوب هو اختراق وتجاوز هذا الواقع الموضوعي بتغييره لصالح

نضال الطبقة العاملة وليس الاستسلام له كواقع ثابت وتحويله الى مشجب تعلق عليه المعوقات الذاتية...

وإن كان بديهيا أنه من الصعب الفصل بين ما هو نقابي وماهو سياسي في تحليل وتحديد الواقع الذاتي هذا، فإننا مع ذلك نعمد إليه لضرورة منهجية.

## النضالات العمالية وواقع التنظيمات النقابية

الحقيقة التي لايجب إخفاءها هو أن المنظمات النقابية جميعها مازالت عاجزة عن تأطير فئات وقطاعات عمالية واسعة، وخاصة في المؤسسات المتوسطة والصغيرة التي تشغل عددا هائلا من اليد العاملة في ظروف وشروط استغلالية قاهرة، ومن النادر جدا أن تجد عمال مؤسسة ما من تلك المؤسسات منظمين نقابيا، لينا المنظمات النقابية لاتبذل جهدا يذكر لتنظيم هؤلاء العمال الذي يظلون خارج أي تأطير نقابي.

وحتى بالنسبة للقطاعات المنظمة نقابيا، فمن الواضح أنه يصعب الحديث عن تأطير نقابي فعلي بكل المضمون النضالي لكلمة التأطير. فالتنظيم النقابي لايعني فقط عقد جمع عام وانتخاب مكتب نقابي تشرف عليه الأجهزة المركزية، بل يعني التكوين المستمر وخلق الأطر النقابية وبعث الدينامية والفعالية فيها والعمل اليومي والدؤوب على تنظيم وتأطير أوسع القواعد العمالية وإشراكها في التسيير والتقرير وشحذ وعيها وتنظيم نضالاتها وإبداع عشرات الأشكال الممكنة لتحقيق ذلك وخلق القنوات اللازمة لضمان تواصل يومي ونضالي مع مختلف القطاعات النقابية.

والملاحظة الاخيرة هاته ليست إلا تجلي لعدد من الأمراض التي يعاني منها العمل النقابي ببلادنا، ولعل أخطرها النزعات البيروقراطية التي تعتبر بحق أكبر خطر يخرب العمل النقابي وجماهيرية المنظمات النقابية، هاته الاخيرة التي تتحول الى هياكل فارغة وأجهزة معزولة دورها لجم النضالات العمالية وكبح كفاحاتها وتطلعاتها تحت مختلف الذرائع، وقد تصل هذه البيروقراطية الى درجات خطيرة تصبح معها النقابة معادية للعمال، ويكفي أن نذكر في هذا السياق ما تعرض ويتعرض له المناضلون الكهربائيون على يد الطغمة البيروقراطية المسيطرة على الأجهزة المركزية للجامعة الوطنية للطاقة ( إ.م.ش) والتي وصلت الى حد تسليط عصابات مدججة بالسلاسل والهراوات ضد هؤلاء المناضلين النقابيين الذين لاطموح لهم سوى دمقرطة الجامعة لتصبح أداة نقابية فعالة في الصراع تعبر عن تطلعات العمال الكهربائيين، وليس هذا إلا مثالا صارخا عن واقع يومي تعانيه القواعد العمالية في مختلف التنظيمات النقابية، واقع البيروقراطية الذي يشل الطاقات النضالية للعمال عوض أن يفجرها وينظمها ويصقلها ويطورها. وهو الواقع الذي يؤثر سلبا على جماهيرية التنظيمات النقابية وعلى التفاف القواعد العمالية حولها، هذه الاخيرة التي تتحول بفعل استشراء العمل البيروقراطي الى أجهزة وهياكل فارغة وضعيفة..

ومن الشعارات التي تكرست خلال هذه السنة، شعار الوحدة النقابية، والذي يتمثل في التنسيق القائم منذ أزيد من سنتين بين الاتحاد العام للشغالين بالمغرب والكونفدرالية للشغل، تميزت أساسا بخوض عدد من النضالات النقابية بشكل مشترك بما فيها تظاهرات فاتح ماي، فيما يظل الاتحاد المغربي للشغل بعيدا عن هذا التنسيق. وإذا كانت الوحدة شيئا محمودا ومطمحا لجميع العمال، فلابد من تسجيل ملاحظة أساسية وهي أن العلاقة بين ك.د.ش و إ.ع.ش.م لم تقم بناء على وعي فعلي بوحدة الطبقة العاملة وبضرورة تجسيد هذه الوحدة نضاليا وتجاوز سياسة " الكانتونات" بقدر ما أملتها اعتبارات سياسية خارجة عن العمل النقابي برمته، إذ أن وحدة النقابتين أو الاصح علاقة التنسيق بينهما إنما جاءت تتويجا لعلاقة التنسيق السياسي بين الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال وخاصة داخل قبة البرلمان وخلال المسلسات الانتخابية. وبديهي أن تنسيقا نقابيا من هذه الشاكلة سيظل مرتبطا بالحسابات السياسية، وقد ينهار في أي لحظة ينهار فيها التنسيق السياسي وكأن شيئا لم يكن.

من جهة أخرى وبالعودة الى النضالات التي خيضت خلال السنة الاخيرة لابد لأي متتبع موضوعي أن يلاحظ أن تلك النضالات وبخاصة الاضرابات المحلية والقطاعية خيضت بشكل متقطع وبدون أهداف واضحة ونعني تحديدا الاهداف النقابية التي تستجيب لتطلعات ومطالب الطبقة العاملة وعموم الشغيلة ، خاصة بعد " ضمس " قرار الاضراب العام الذي كان أصلا هو أفق التعبئة. كما أن تلك الاضرابات تحولت الى أهداف في ذاتها في غياب استمرار الآلية النضالية بمختلف الاشكال بعد الاضراب وفي غياب خطة واضحة الاهداف سواء القريبة منها أو البعيدة، وغالبا ما كانت تخفت أو حتى تنعدم التعبئة بمجرد انتهاء الاضراب. وأبسط مثال على ما نقول أن جل الإضرابات تقررت بعد إقرار ميزانية 1993 والتي جاءت فارغة من كل الوعود التي سبق إطلاقها وكرست الإجهاز على مطالب وحقوق عموم الكادحين، وأصبحت أمرا واقعا. في الوقت الذي كان المطلوب تصعيد النضال قبل إقرار القانون المالي لفرض الاستجابة لتلك المطالب.

والواقع أن عدد من الملاحظات التي سجلناها، لايمكن الكشف عن خلفياتها وأسبابها الفعلية إلا بالتعرض لعلاقة التنظيمات السياسية بالطبقة العاملة وبتنظيماتها النقابية.

## النضالات العمالية وواقع التنظيمات السياسية

نضال الطبقة العاملة هو في نهاية المطاف أو في جوهره نضال سياسي، وبالتالي فهو حتى في مستواه النقابي لايمكن أن يتطور دون مساندة ودعم القوى السياسية التي تتبنى الى هذا الحد أو ذاك شعار الدفاع عن الطبقة العاملة. وعلاقة القوى السياسية بالطبقة العاملة يحكمها هم تطوير نضالها ووعيها في تجاه تحقيق مطامحها سواء النقابية أو السياسية.

إذا انطلقنا من هذه البداهة العامة لننظر الى الواقع الفعلي لعلاقة التنظيمات السياسية بالطبقة العاملة وتنظيماتها النقابية في المغرب، فستتبين بوضوح وجود علاقة فعلا، ولكنها علاقة تتجه في تجاه آخر غير الاتجاه السليم الذي يصب فعلا في بوتقة تطوير وتجذير نضال الطبقة العاملة وتسييسه و الوصول به الى أعلى مستويات الصراع.

ودون الدخول في تفاصيل جزئية دقيقة حول سلوك و" أساليب" عمل الفصائل التقدمية المتحكمة في الأجهزة النقابية سواء في علاقتها بالقواعد النقابية أو بباقي الفصائل العاملة داخل التنظيمات النقابية، فالملاحظة الرئيسية التي نريد إبرازها هي أن القوى المتنفذة في الاجهزة النقابية مافتئت تكرس سلوكا وممارسة تجعل من التنظيمات النقابية ملحقات بإطاراتها السياسية وأدوات لخدمة أهدافها وحساباتها السياسية وتكتيكاتها الظرفية، وتتحول التنظيمات النقابية بهذا المعنى الى مطية جاهزة في كل وقت حسب

الحاجة لتنفيذ تكتيكات سياسية لاعلاقة لها بالنقابة ولا بالتطلعات والحاجيات الفعلية للطبقة العاملة، بل هي تدخل في إطار الحسابات السياسية لتلك الاحزاب المسيطرة على الأجهزة النقابية. ومن هذا الهاجس وحفاظا على هذا "الامتياز" نرى تلك القوى تدافع بكل " شراسة " وبكل الاساليب غير الديمقراطية للحفاظ على وصايتها وحجرها على التنظيم النقابي وعلى الطبقة العاملة.

وانطلاقا من ذلك فإن كثيرا من الملاحظات الانتقادية التي سقناها حول علاقة التنظيمات النقابية بالنضالات العمالية لايمكن فهمها وكشفها بوضوح إلا بربطها أساسا بوجود " خلفيات" سياسية هي المتحكمة فعليا في المسار النقابي بتوجهاته وقراراته.

فتجميد النضالات النقابية طيلة عدة أشهر من هذه السنة كان يحكمه بالاساس انخراط أحزاب المعارضة البرلمانية في اللعبة الانتخابية مع ما يتطلبه ذلك - في فهمها - من ضرورة الحفاظ على " السلم الاجتماعي" . ثم جاءت الاضرابات القطاعية والمحلية التي بان بالملموس أنها أيضا تمت لأغراض انتخابية محضة استعدادا للإنتخابات التشريعية التي كانت مقررة لنهاية أبريل قبل أن تؤجل الى 25 يونيو القادم. وكنا قد كشفنا ونبهنا في مقالات سابقة على صفحات " الطريق" الى هذا المنحى الذي تريد بعض القوى السياسية إخضاع التنظيمات النقابية والنضالات العمالية له، منحى لايهدد مبادىء العمل النقابي فحسب بل يتهدد مصير الحركة العمالية برمتها ويعمق من عزلة التنظيمات النقابية وإفراغها من محتواها الكفاحي بعد أن تتحول الى أداة خاضعة لحسابات سياسية ضيقة.

ولايضيرنا هنا أن تكون لتلك القوى حسابات وتكتيكات سياسية فهذا شأنها الذي لانتنازعها فيه، بل ما ننازعها فيه هو توريط الحركة العمالية والتنظيمات النقابية في تلك الحسابات البعيدة إن لم نقل المتناقضة ( وهي كذلك بالفعل) مع التطلعات الفعلية للطبقة العاملة.

إن ممارسة من هذه الشاكلة هي المسؤولة عن تردي العمل النقابي وعن عجز التنظيمات النقابية استيعاب جماهير عمالية واسعة والتعبير عن مطامحها الحقيقية، كما أنها المسؤولة ليس فقط عن وجود قطاعات عمالية خارجة أي تأطير نقابي بل وكذلك عن بقاء كل الحركة العمالية خارج دائرة الصراع السياسي، إذ بسبب تلك الممارسة وبسبب أسسها الايديولوجية والسياسية فإن تلك القوى لاتعمل سوى على " حجز" الصراع في مستوى مطلبي بينما هي تحتكر " الصراع" السياسي وتستثمر فيه الصراع النقابي والنضالات العمالية.

ولابد من القول أيضا أن تلك الممارسة هي نفسها التي تشجع الباطرونا على عدم الإكتراث بالنضالات العمالية وعلى المزيد من الإجهاز على حقوقها وعلى الخرق السافر لأبسط القوانين، كما أنها تشجع السلطة على تجاهل تلك المطالب وعلى التدخل المكشوف لقمع الحركة العمالية.

وقد يبدو في قولنا الاخير بعض المغالاة ، لكن الحقيقة أن مادأبت عليه التنظيمات السياسية المتنفذة في القيادات النقابية في علاقتها بالحركة العمالية، لايمكن بتاتا أن يفضي الى توسيع انخراط الطبقة العاملة في النضال النقابي والسياسي وبالتالي لايفضي الى تغيير موازين القوى لصالح الجماهير الشعبية، ذلك التغيير الذي هو الشرط الضروري لتجذير نضال الحركة العمالية وفرض مطالبها وتطلعاتها ضدا على تعنت الباطرونا والسلطة التي تتحرك هي نفسها وتخطط وفقا لحقيقة ميزان القوى، ومادام هذا الاخير طافحا لصالحها فإنها لن تتردد في المزيد من الإجهاز على حقوق العمال والتعسف والاستغلال بأفظع الاساليب وقمع كل حركة احتجاجية...

استخلاصا يمكن القول أن ما تعانيه الحركة العمالية في بلادنا يكمن بين الإمكانات الفعلية التي تعبر عنها الطبقة العاملة التي أبانت في مختلف المناسبات عن قدرات نضالية عالية وصمود لايلين واستعداد نضالي للدفاع عن حقوقها ومكتسباتها من جهة، وواقع التنظيمات النقابية والسياسية التي تنحو بطبيعة ممارستها في اتجاه شل الحركة العمالية ولجمها وكبحها وفرض الوصاية عليها واستغلالها لحسابات ضيقة لاتخدم بأي حال الطبقة العاملة ولاتصب في خدمة أهدافها الفعلية..

إن تصحيح المسار النقابي وعلاقته بالسياسي، والنضال الفعلي اليومي الدؤوب، وتمتين القواعد النقابية بالتنظيم والتعبئة والتوعية على جميع المستويات وبمختلف الاساليب ، وتوسيع انخراط العمال الواعي في الحركة النقابية والسياسية بالتأطير والتنظيم ، وتوحيد الحركة العمالية نضاليا، والمعارك الطويلة النفس والمتعددة الاشكال الهادفة أولا وأخيرا الى تصليب عود الطبقة العاملة المغربية وتحقيق أهدافها وتطلعاتها الفعلية القريبة منها والبعيدة، بعيدا عن كل حسابات سياسية ضيقة وانتهازية... إن كل ذلك هو المطلوب فعليا والملقى على عاتق كل المناضلين النقابيين والسياسيين المخلصين للطبقة العاملة ومطامحها الحقيقية لتجذير نضالها وتغيير ميزان القوى لصالحها كمدخل لفرض تطلعاتها..

**- زهير التجاني -**

الطريق ١ ماي ١٩٩٣